تقرير

شوقي عشقوتي

فرنسا في "حالة أزمة": الأسباب سياسيّة والشرارة اقتصاديّة خياران يلوحان: حلّ البرلمان... أو استقالة ماكرون

استهلك الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون منذ بدء ولايته الثانية عام 2022 اربعة رؤساء حكومات. وفي غضون اقل من عام سقطت حكومتان: الاولى برئاسة ميشال بارنييه والثانية برئاسة فرنسوا بايرو. وهذا اوضح مؤشر وتعبير عن ازمة سياسية تعصف بفرنسا منذ سنة، ويتحمل مسؤوليتها ماكرون بعدما خاض مغامرة حل البرلمان الصيف الماضي، والاتيان ببرلمان جديد من نوعه وتركيبة خارطته مبعثرة ويتصدرها اليمين المتطرف واليسار المتطرف

بعد استقالة بايرو، عين الرئيس ماكرون سيباستيان لوكورنو في 9 ايلول، رئيسا لحكومة جاءت ولادتها قيصرية، ولم تعمر سوى 14 ساعة. وبعد 27 يوما من المشاورات التي شملت معظم الاحزاب، وبعد وعود من لوكورنو بأحداث انعطافة في النهج الحكومي شكلا ومضمونا، جاءت الحكومة الجديدة كأنها نسخة طبق الاصل من حكومة بايرو، الذي فشل في نيل ثقة الجمعية الوطنية (المجلس النيابي) للمضي في مشروع موازنة عام 2026.
حكومة لوكورنو الذي خلف بايرو كانت الثالثة التي تسقط منذ صيف العام الماضي، بعد كارثة الانتخابات التشريعية المبكرة التي حصلت بعد ان قام الرئيس ايمانويل ماكرون بحل البرلمان. وبعد اعادة تكليفه وتشكيله حكومة جديدة، وحتى لو مر قطوع الثقة بحصوله على اصوات الاشتراكيين، ولكن ذلك لا يعني بأي حال ان الازمة انتهت.
قرار الرئيس ماكرون، بداية صيف العام الماضي، بحل البرلمان والدعوة الى انتخابات عامة هو السبب الرئيسي، لأن الانتخابات جاءت ببرلمان مشظى مكون من ثلاث مجموعات، اثنتان على طرفي الخريطة (اليمين المتطرف واليسار) وكتلة "مركزية" مشكلة من الاحزاب الداعمة لماكرون ومن اليمين التقليدي. والحال، ان حكومتين قامتا على "الكتلة المركزية" لم تعمرا طويلا.
ما يزيد الوضع حراجة، ترافق الازمة الحكومية بتعبئة احتجاجية شعبية واجتماعية، حيث دعت مجموعات مدنية تحظى بدعم بعض اليسار والنقابات المرتبطة به الى شل البلاد في القطاعات كافة، احتجاجا على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية. والتخوف الكبير في

فرنسا ان تتوسع التعبئة، على غرار ما عرفته البلاد قبل عام 2020، بحيث تسير على خطى حراك "السترات الصفر" التي شهدت صدامات ومناوشات وحرائق وعمليات كر وفر بين المتظاهرين وبينهم مشاغبون وبين قوات الأمن.
الفتيل الذي أشعل الازمة، كان خطة الموازنة التي طرحها بايرو، بهدف كبح جماح دين عام متزايد (وصل الى 114% من الناتج القومي الاجمالي)، عبر توفير 44 مليار يورو يأتي معظمها على حساب مكتسبات العاملين والطبقة الوسطى. فالاجراءات المقترحة، من مثل الغاء عطل رسمية، وتجميد الانفاق العام، لا تهدف الى تحقيق "الملاءة المالية"، كما يزعم بايرو، بل الى نقل عبء الدين العام الهائل (الذي تراكم نتيجة سياسات انقاذ مصارف الاثرياء والتخفيضات الضريبية السخية للشركات الكبرى ودعم الاقتصاد في فترات جائحة "كوفيد" وازمة الطاقة بعد فرض العقوبات على روسيا) من كاهل الطبقة الحاكمة الى كاهل العمال والموظفين والطبقات الاقل حظا. لكن هذه الاجراءات قوبلت برفض واسع من قبل الاحزاب المعارضة من جهتي اليسار واليمين، فيما سبعة من كل عشرة فرنسيين، بحسب الاستطلاعات، يؤيدون، الان، اسقاط الموازنة وصاحبها معا.
ليست ازمة فرنسا مالية - اقتصادية فقط، بل انها سياسية ايضا. والسبب الاساسي ان انتخابات الصيف الماضي التي جرت بعد ان حل ماكرون البرلمان، جاءت بجمعية وطنية تفتقر الى اكثرية مطلقة من شأنها ان تساهم في الاستقرار السياسي بفضل الدعم الذي توفره للحكومة. ورفض ماكرون بشدة تسليم مفاتيح الحكومة الى اليسار الذي شكل جبهة واسعة تحت اسم "الجبهة الشعبية الجديدة"، على الرغم من انه شكل أكبر ائتلاف نيابي في البرلمان. كذلك، رفض الامر نفسه لليمين المتطرف بقيادة المرشحة الرئاسية مارين لوبن.
يحرص ماكرون على رفض تسليم الحكم لجهة تعمد الى التراجع عن السياسات التي سار بها منذ وصوله الى قصر الاليزيه في عام 2017. لكن مشكلته ان الحلول المتاحة امامه ليست كثيرة، وحيث ان قضية بايرو تجسد ازمة ثلاثية، سياسية واجتماعية، وتمثيلية ايضا، وتتجاوز بكثير اشكالية العلاقة بين الحكومة والبرلمان. تثير تساؤلات عن علاقة الثقة ليس في الحكومة فقط، بل في النظام بين مؤسسات الحكم والمواطن.
ينطبق مصطلح رئاسة الاقلية على ولاية ماكرون. بدا العهد الاول مع اكثرية نيابية، وأضحى حاليا محاطا بأغلبية برلمانية تعارضه، والبعض منها يخاصمه، وفئة تتعامل معه على القطعة داخل جمعية وطنية مقسمة الى عدة برلمانات. يزيد ذلك من الضغط الحكومي ودخول البلاد في مرحلة من اللاإستقرار الوزاري. يبرز الفشل في التواصل السياسي، الاختلال في الديناميكية المؤسساتية وانعدام الثقة بالهيكلية الضامنة، وخاصة ناحية النخب، يغذيها شعور بعدم الامان الاجتماعي وفقدان صدقية الخطاب السياسي.
وهكذا، فان العجز المزمن الذي يواجهه الرئيس الفرنسي في تشكيل حكومة مستقرة، وسقوط رئيس وزرائه الثاني خلال اقل من عام، سيظل الطابع العام لما تبقى من ولايته الثانية. وقد نجح ماكرون، في عام 2017، في تفكيك الاحزاب التقليدية لليمين واليسار - "الاشتراكيون" و"الجمهوريون" - التي كانت تاريخيا الادوات السياسية للنخبة البرجوازية في ادارة الدولة، فيما مشروعه الوسطي التكنوقراطي، الذي مثل تحالفا بين النخب المالية والبيروقراطية، فشل في بناء قاعدة تأييد اجتماعي عريض. وما البرلمان المنقسم والمشلول الذي نشا عن انتخابات مبكرة دعا اليها بغطرسة وتعجل في صيف 2024، الا تجسيد مادي لهذا الفشل الذي يظهر ان الالية السياسية التي تضمن استمرارية الحكم في فرنسا، قد تعطلت. ويهدد تحول فرنسا الى دولة تعاني من عدم استقرار سياسي مزمن وديون هائلة.
تنتهي ولاية ماكرون الثانية في ربيع عام 2027. ويرى المراقبون في فرنسا ان مسالة المديونية وما يرافقها من ازمات مالية واهتزاز سياسي وحراك اجتماعي من شانها ان تفسد ما تبقى من عهده في الداخل وتضعفه على المسرحين الاوروبي والدولي. ويحل هذا الوهن بينما الرئيس الفرنسي يحاول ان يلعب دورا مؤثرا اكان في حرب روسيا في اوكرانيا او حرب اسرائيل في غزة، فضلا عن عملية لي أذرع بين الاتحاد الاوروبي والادارة الاميركية او داخل الاتحاد الاوروبي... ولا شك في ان مديونية فرنسا، التي تحولت "التلميذ الفاشل" داخل "الاتحاد"، اذ انه لا يحترم معاييره بالنسبة الى عجز الميزانية او نسبة المديونية الى الناتج الاجمالي الخام، يضربان صورة باريس وصدقية سياستها الاقتصادية ونجاعتها، خصوصا ازاء شريكتها الاولى المانيا. لذا، فان مصلحة ماكرون ومصلحة بلاده تكمنان في الاسراع، قدر الامكان، في الخروج من الازمة السياسية.

> **خطة الموازنة اشعلت الشارع واغضبت الطبقة الوسطى**

لعل الحل الجذري المتوفر لماكرون ان يعمد الى حل البرلمان والدعوة الى انتخابات جديدة. لكن ثمة عقبتين تمنعانه من السير به: الاولى، ان استطلاعات الرأي المتوافرة تبين ان الفائز الاكبر من هذه الانتخابات سيكون اليمين المتطرف على حساب الاحزاب الداعمة له، وهو السبب الذي يدفع الحزب المذكور الى مطالبته بحل سريع للبرلمان. والعقبة الاخرى، تعد الاكثر خطورة بالنسبة اليه، اذ ان تواصل الازمة السياسية بعد الانتخابات سيفضي الى وضع، حيث لا يستطيع ماكرون البقاء في السلطة. ومنذ اليوم، يطالب حزب "فرنسا الابية" وزعيمه جان لوك ميلونشون باستقالة ماكرون والذهاب مباشرة الى انتخابات رئاسية لن يستطيع الرئيس الحالي المشاركة فيها بسبب المانع الدستوري. وتصور ميلونشون ان انتخابات كهذه ستضعه في مواجهة مارين لوبن، زعيمة اليمين المتطرف وان حظوظ فوزه جدية.
يقاتل الرئيس الفرنسي على اكثر من جبهة خارجية، ومن خلفية انه من يقود الموقف الاوروبي، وان فرنسا قاطرة السياسة الاوروبية: جبهة اوكرانيا و"التصدي" للرئيس الروسي فلاديمير بوتين، جبهة سوريا و"الترويج" للرئيس السوري الشرع، جبهة الشرق الاوسط والتبشير بالدولة الفلسطينية، جبهة لبنان و"تأمين" الدعم السياسي والاقتصادي للسلطة الجديدة. لكن ماكرون لا يحقق تقدما ونجاحا على اي من هذه الجبهات بسبب السطوة الاميركية والضعف الفرنسي، ولأن وضعه الداخلي المتراجع والمأزوم لا يسعفه على اداء دور قيادي ومؤثر، وانما يشغله في ازمات حكومية وسياسية، شرارتها اقتصادية ولكن عمقها يصل الى "ازمة حكم ونظام"...